المحور الثاني: تطور المهن المحاسبية عبر التاريخ وأهم الاصلاحات التي عرفتها مهمة المحاسبة في الجزائر

I–تطور المحاسبة حول العالم

أولا: المحاسبة في العصور القديمة (قبل الميلاد – القرن الخامس الميلادي)

المحاسبة كعلم وممارسة لها جذور عميقة في التاريخ، وقد تطورت عبر العصور القديمة لمواكبة احتياجات المجتمعات في تسجيل المعاملات المالية وإدارة الموارد. فيما يلي نظرة عامة على تطور المحاسبة في الفترة من ما قبل الميلاد حتى القرن الخامس الميلادي:

1- المحاسبة في الحضارات القديمة (قبل الميلاد)

تعتبر المحاسبة من أقدم الأنظمة التي استخدمتها الحضارات الإنسانية لإدارة الموارد وتسجيل المعاملات المالية. في العصور القديمة، بدأت الممارسات المحاسبية بشكل بدائي، حيث اعتمدت المجتمعات على أدوات بسيطة مثل الألواح الطينية والبرديات لتسجيل المعاملات التجارية والضرائب. في حضارات مثل بلاد ما بين النهرين ومصر القديمة، تم تطوير أنظمة تسجيل مالي لضمان تنظيم الإيرادات والمصروفات، خاصة في المعابد والقصور. وأهم ما ميز هذه المرحلة:

- بلاد ما بين النهرين (مصر القديمة وبلاد الرافدين):
- استخدمت الحضارات القديمة مثل السومرية والبابلية والمصرية أنظمة تسجيل مالي بدائية.
- تم استخدام الطين والألواح الحجرية لتسجيل المعاملات التجارية والضرائب والمخزون.
- في بلاد ما بين النهرين، تم تطوير نظام الكتابة المسمارية لتسجيل المعاملات المالية.
- في مصر القديمة، تم استخدام البرديات لتسجيل الإيرادات والمصروفات الخاصة بالمعابد والقصور.
- نظام القيد المزدوج البدائي:
- ظهرت أشكال مبكرة من القيد المزدوج في بعض الحضارات، حيث تم تسجيل المدين والدائن بشكل منفصل.

2- الحضارة اليونانية (حوالي 800 ق.م – 146 ق.م)

في الحضارة اليونانية، تم تطوير أساليب أكثر تنظيما لإدارة الموارد العامة، حيث تم تعيين مسؤولين لتسجيل الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمدن اليونانية. وتميزت هذه المرحلة ب:

- إدارة الموارد العامة:
- اهتمت المدن اليونانية مثل أثينا بإدارة الموارد العامة وتسجيل الإيرادات والمصروفات.

- تم تعيين مسؤولين لتسجيل المعاملات المالية المتعلقة بالضرائب والإنفاق العام.
- التسجيل المالي:
- تم استخدام اللوحات الحجرية والبرونزية لتسجيل الديون والعقود.

3- الحضارة الرومانية (753 ق.م – 476 م)

أما في الحضارة الرومانية، فقد وصلت المحاسبة إلى مستوى أعلى من التطور، حيث استخدم الرومان دفاتر الحسابات لتسجيل المعاملات المالية المتعلقة بالإمبراطورية، بما في ذلك الضرائب والإنفاق العسكري. كما ظهرت أشكال بدائية من القيد المزدوج في بعض المعاملات التجارية. وتميزت هذه المرحلة ب:

- نظام محاسبي متقدم:
- طور الرومان نظاما محاسبيا أكثر تطورا لإدارة الإمبراطورية الشاسعة.
- تم استخدام دفاتر الحسابات (Codex) لتسجيل المعاملات المالية.
- تم تسجيل الإيرادات من الضرائب والغنائم والمصروفات المتعلقة بالجيش والإدارة العامة.
- المحاسبة الشخصية:
- كان للأفراد والشركات الخاصة أنظمة محاسبية لتسجيل الديون والأرباح.
- المسك الدفاتر:
- تم استخدام نظام القيد المزدوج بشكل بدائي في بعض المعاملات التجارية.

4- الصين القديمة (قبل الميلاد – القرن الخامس الميلادي)

في الصين القديمة، تم استخدام أنظمة تسجيل مالي لتتبع الإيرادات الحكومية، حيث تم تسجيل الضرائب والعقود على مواد مثل الخيزران والحرير. وتميز نظامها المحاسبي ب:

- نظام تسجيل مالي:
- استخدمت الصين أنظمة تسجيل مالي لتتبع الإيرادات والمصروفات الحكومية.
- تم استخدام العملات المعدنية والسلع كوسائل للتبادل التجاري.
- إدارة الموارد:
- تم تسجيل الضرائب والعقود التجارية على الخيزران والحرير.

5- الهند القديمة (قبل الميلاد – القرن الخامس الميلادي)

في الهند القديمة، تم تطوير أنظمة محاسبية بدائية لإدارة الموارد الملكية والتجارية، مع استخدام ألواح خشبية أو أوراق النخيل لتسجيل المعاملات وأهم ما ميزها:

- نظام محاسبي بدائي:
- تم استخدام أنظمة تسجيل مالي لإدارة الموارد الملكية والتجارية.
- تم تسجيل المعاملات على ألواح خشبية أو أوراق النخيل.

6- العالم الإسلامي (قبل القرن الخامس الميلادي)

أما في العالم العربي قبل الإسلام، فقد اعتمدت القبائل على الذاكرة الشفوية والكتابة على الجلود والأحجار لتسجيل الديون والمعاملات التجارية. بشكل عام، وضعت هذه الممارسات القديمة الأساس لتطور المحاسبة كنظام متكامل في العصور اللاحقة، حيث أصبحت أكثر تعقيدا وتنظيما مع تطور التجارة والاقتصاد.

- قبل ظهور الإسلام:
- كانت القبائل العربية تستخدم أنظمة بدائية لتسجيل الديون والمعاملات التجارية.
- تم استخدام الذاكرة الشفوية والكتابة على الجلود والأحجار.

خلال العصور القديمة، كانت المحاسبة تركز بشكل رئيسي على تسجيل المعاملات المالية وإدارة الموارد العامة والخاصة. على الرغم من أن الأنظمة كانت بدائية مقارنة بالمعايير الحديثة، إلا أنها وضعت الأساس لتطور المحاسبة كنظام متكامل في العصور اللاحقة.

7- المحاسبة في العصور الوسطى (القرن الخامس – القرن الخامس عشر)

خلال العصور الوسطى، زاد استخدام المحاسبة بسبب ازدهار التجارة في أوروبا ونشوء النقابات التجارية.

خصائص المرحلة:

-ظهور أنظمة دفاتر الحسابات:

- التجار في إيطاليا بدأوا في استخدام دفاتر محاسبية لتتبع المعاملات التجارية.

-نظام القيد المزدوج (1494)

- قدم عالم الرياضيات لوكا باتشولي في كتابه "Summa de Arithmetica" نظام القيد المزدوج، الذي يعتمد على تسجيل كل معاملة في حسابين مختلفين (المدين والدائن)
- هذا النظام أصبح حجر الأساس للمحاسبة الحديثة.

-انتشار المحاسبة التجارية في أوروبا

- زيادة استخدام المحاسبة بين التجار والمصرفيين لمتابعة القروض والاستثمارات.

ثانيا . **المحاسبة في العصر الصناعي (القرن الثامن عشر – القرن التاسع عشر)**

مع الثورة الصناعية، ازداد تعقيد العمليات التجارية، مما أدى إلى الحاجة إلى تطوير المحاسبة لتشمل حسابات التكاليف وتحليل الأرباح.

خصائص المرحلة:

-ظهور المحاسبة الصناعية:

- تم تطوير طرق حساب التكاليف الصناعية لمراقبة الإنتاج وتحليل تكلفة المواد الخام والعمالة.

-المحاسبة المالية في الشركات الكبرى:

- ظهور الشركات المساهمة تطلب وضع تقارير مالية لتقييم الأداء المالي وضمان حقوق المستثمرين.

-تطور مهنة المحاسبة :

- بدأت الشركات في تعيين محاسبين محترفين لإعداد التقارير المالية والضرائب.

8– المحاسبة في القرن العشرين (1900 – 2000)

شهد القرن العشرون قفزة نوعية في تنظيم المحاسبة على مستوى العالم، مع ظهور معايير دولية وتنظيمات قانونية لمهنة المحاسبة.

خصائص المرحلة:

-ظهور المعايير المحاسبية الدولية :

(GAAP) – المبادئ المحاسبية المقبولة عموما في الولايات المتحدة .

(IFRS) – المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي وضعتها هيئة معايير المحاسبة الدولية.(IASB)

-تأسيس هيئات المحاسبة المهنية :

- ظهور منظمات مثل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)لتنظيم المهنة.

-تطور التدقيق المالي :

- أصبح التدقيق المالي إلزاميا للحد من التلاعب المالي والاحتيال في الشركات.

-إدخال التكنولوجيا في المحاسبة :

- ظهرت برامج محاسبية مثل Excel و QuickBooksو SAPلتسهيل العمليات المحاسبية.

9- المحاسبة في العصر الحديث (القرن 21)

في القرن الحادي والعشرين، تأثرت المحاسبة بشكل كبير بالثورة الرقمية وتطور تقنيات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي.

خصائص المرحلة:

-التحول الرقمي في المحاسبة :

- استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي لأتمتة العمليات المحاسبية مثل إعداد التقارير المالية والضرائب.
- ظهور الحوسبة السحابية التي سمحت للمحاسبين بالعمل عن بُعد وإدارة البيانات المالية عبر الإنترنت.

-تحليل البيانات الضخمة:

- المحاسبون أصبحوا قادرين على تحليل كميات هائلة من البيانات لاتخاذ قرارات مالية أكثر دقة.

-المحاسبة البيئية والاستدامة:

- تطور مفهوم المحاسبة الخضراء الذي يركز على تحليل الأثر البيئي والاجتماعي للأنشطة التجارية.

-العملات الرقمية والبلوكشين:

- ظهور العملات المشفرة مثل البيتكوين أدى إلى تطوير تقنيات جديدة لمراقبة المعاملات المالية باستخدام البلوكتشين، وهو نظام يضمن الشفافية والأمان في السجلات المالية.

II- التطور التاريخي للتدقيق

ظهر التدقيق منذ العصور القديمة الأولى التي دعت الحاجة فيها إلى كتابة الحسابات، فهناك من السجلات والآثار ما يفيد بأن المصريين القدماء واليونان والرومان قد استخدموا جميعا وسائل بدائية في مراجعة أموال الدولة العامة، وفي محاسبة موظفي الدولة على الأموال العامة التي في حوزتهم، وبالتالي كان التدقيق في تلك الفترة يختص بتدقيق الحسابات الحوكمية.

وبحلول العصور الوسطى نشأت الحاجة إلى نظام علمي موحد للتنظيم المحاسبي كنتيجة لظهور عدد من العوامل أهمها الإزدهار الاقتصادي في تلك الفترة وإنشاء البنوك وظهور الأشخاص، وفب تلك الفترة نشات المحاسبة في صورتها الحديثة بعد صدور مؤلف **Paciolo** الذي يحوي شرحا لمفهوم القيد المزدوج، ونتيجة لذلك زادت أهمية التدقيق، وبدأ الكثيرون يدركون أهمية الخدمات التي يؤديها، فما أن جاء القرن الثالث عشر حتى كانت فوائد التدقيق المنتظم للحسابات قد عرفت في كل من إيطاليا وبريطانيا، ومع بداية القرن السابع عشر كان المدقق الممتهن قد برز إلى الوجود.

ومنذ تلك الفترة تسارع تطور مهنة التدقيق، حيث مر بجملة من التطورات تماشيا مع خصائص كل مرحلة اقتصادية، ولعل أهم المراحل التي مر بها التدقيق هي ما يلي:

1- الفترة حتى سنة 1844

أثناء تلك المرحلة الأولى المبكرة والأطول في تطورها اهتم التدقيق بشكل رئيسي بالحسابات العامة، وقد اوضحت أدلة الاثبات بشكل رئيسي في شكل علامات بارزة على اللوح والمباني أنه عبر 2000 سنة مضت تطلب من هؤلاء المسئولين عن الأموال العامة أن يمتثلوا بشكل دوري أمام المختصين الحكوميين لتقديم عرض شفوي عن حساباتهم، وبالمثل ففي أزمة القرون الوسطى في انجلترا كان المسئولين الحكوميين الرسميون يزور العزب والعقارات لفحص الحسابات للتأكد من أن الأموال المحصلة والمدفوعة نيابة عن التاج الملكي قد تم المحاسبة عنها على نحو صحيح.

وقبل الثورة الصناعيى التي بدأت في أواخر القرن الثامن عشر فإن التدقيق حظي بتطبيق تجاري قليل، لأن الأشخاص كانوا يديرون مشروعات صغيرة ولذلك لم يكن هناك حاجة لمديري الأعمال للقيام بتقارير إلى الملاك عن إدارتهم للموارد كما أنه ليس هناك حاجة لإخضاع تلك التقارير للتدقيق.

2- الفترة بين سنة 1844 حتى سنة 1920

تركز تطور التدقيق في هذه المرحلة في المملكة، وقد أوضحت تلك الفترة التي تلت الثورة الصناعية وجود تغيرات في البيئة الاجتماعية والاقتصادية، حيث شهدت بروز منشآت صناعية وتجارية على نطاق كبير وإحلال الأفراد من مجرد المشروعات الصغيرة المشتركة إلى شركات مساهمة تتسم بالاستمرارية، ونتيجة لهذه التغيرات التي شهدتها المملكة المتحدة تم إصدار قانون الشركات سنة 1844، وقد مكن هذا القانون الشركات من ان يتم تأسيسها والاعتراف بها رسميا بمجرد تسجيلها وجاء هذا المرسوم ليلغي المرسوم الملكي الذي كان ينص على الاعتراف بالشركات بأمر ملكي أو عن طريق البرلمان، وفي مقابل اكتساب الاعتراف كان يتعين على الشركات الالتزام بأن:

- يقدم مسيروا تلك الشركات بتقديم ميزانية عمومية سنوية إلى المساهمين يحددون فيها الحالة المالية للشركة.
- يتعين على مساهمي الشركة تعيين أحد المدققين ، وحيث يخول لذلك المدقق فحص سجلات الشركة خلال فترات معقولة أثناء السنة، وكان يتعين على المدقق إعداد تقرير يقدم إلى مساهمي الشركة حول رأيه في عدالة ومصداقية الميزانية العمومية، ولم يكن مطلوبا ان يكون المدقق مستقلا عن الشركة في تلك الفترة إلى ان جاء قانون الشركات لسنة 1955 الذي أكد على إلزامية إجراء عمليات التدقيق، كما فرض حتمية استقلال المدققين عن الشركة بالإضافة إلى وضع نموذج معياري لتقرير التدقيق.

3- الفترة بين سنة 1920 إلى 1960

أثناء تلك الفترة تحول مركز التطور الاقتصادي وتطور التدقيق من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة الامريكية ، وقد تميزت هذه الفترة بالنمو المستمر للشركات وتطور أسواق الأوراق المالية المعقدة ومؤسسات التصنيف الائتماني وذلك لأغراض خدمة الاحتياجات المالية للمنشأة الاقتصادية المتزايدة، وفي السنوات التي تلت انهيار وول ستريت سنة 1929 وما نتج بسبب الكساد، فإن الاستثمار في منشآت الأعمال قد نما بشكل سريع، وقد أصبحت ملكية الشركات منتشرة بشكل مرتفع وقد نشأت مجموعة جديدة من المستثمرين الصغار، والملاحظة ان هذه الطائفة من المستثمرين كانوا أقل اهتماما بالإدارة مقابل اهتمامهم بالعائد السنوي الذي يمكن اكتسابه. في ظل هذه التطورات فإن مصلحة الملكية ووظائف إدارة الشركة أصبحت منفصلة بشكل متزايد، حيث تدريجيا تم تمرير إدارة ورقابة الشركات إلى مجموعة صغيرة من المديرين المؤهلين والمهنيين والذين يحصلون على مرتبات ومكافآتولا يكون لديهم غالبا أية أسهم مملوكة في الشركات التي يقومون بإدارتها.

وفي ظل هذه المتغيرات الجديدة أصبحت عملية مساءلة مدراء الشركات قد تم التوسع فيها من مجرد الاستخدام الأمين والمصرح به للأموال إلى المستخدم لتلك الأموال، وقد أصبح مديرو الشركات مسئولين عن توليد عائد معقول على الموارد المالية المخول إليهم إدارتها.

من هنا يمكن القول بأن المنشآت بدأت لعد بداية العشرينات في الاعتماد على رأس المال من جمهور المستثمرين والذي أخذ بصفة عامة شكل الأسهم المباعة إلى طرف ثالث لا يمارس وظيفة غدارية، وإزاء ذلك التطور في بيئة الأعمال بدأ هدف التدقيق يتحول من مجرد اكتشاف الغش إلى إبداء الرأي أو تحديد مدى صدق وعدالة عرض القوائم المالية.

وتماشيا مع ذلك أنشأت هيأة تداول الأوراق المالية كمنظمة حكومية سنة 1934، وكانت مهمتها الأساسية إصدار معايير فنية تحكم إعداد التقارير المالية للشركات التي تتداول أوراقها في الأسواق المالية، وقد نصت تعليمات الهيأة على ضرورة تدقيق القوائم المالية للشركات المملوكة ملكية عامة طبقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها، وقد شهدت هذه الفترة مجموعة من التطورات الهائلة في مجال التدقيق خاصة في اعتماد وتطوير أساليب المعاينة والتأكيد المتزايد على دليل إثبات التدقيق بالإضافة إلى اعتماد مراجعة قوائم الأرباح والخسائر وإصدار عشرة معايير جائت كما يلي:

- المعايير العامة: وتتضمن
  - ✓ التأهيل العلمي والعملي
  - ✓ الاتجاه العقي الحيادي
  - ✓ العناية المهنية الواجبة
- معايير العمل الميداني: وتتضمن المعايير التالية:
  - ✓ الإشراف والتخطيط المناسب
  - ✓ تقييم نظام الرقابة الداخلية
  - ✓ كفاية وصلاحية أدلة الإثبات
- معايير إعداد التقارير: وتضمنت المعايير التالية
  - ✓ إعداد القوائم المالية طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها
  - ✓ ثبات تطبيق المبادئ

- ✓ الافصاح المناسب
- ✓ التعبير عن إبداء الرأي

4- الفترة من سنة 1960 إلى سنة 1990

منذ عام 1960 استمر تزايد حجم الشركات سواء المحلية أو المتعددة الجنسيات، ونتيجة للتطورات التكنولوجية المساندة والسريعة أصبحت الشركات تمثل مصدر قوة هائلة وذات تأثير كبير في المجتمعات، وتماشيا مع ذلك شهدت مهنة التدقيق تطورات هائلة تمثلت أساسا في:

- التأكيد المتزايد على فحص أدلة الإثبات المشتق من مجموعة واسعة من المصادر سواءا الداخلية أو الخارجية للشركة محل لبتدقيق ويعتبر ذلك بمثابة استمرار للاتجاه المذكور في المراحل الاولى لتطور مهنة التدقيق.
- ظهور وزيادة الاعتماد الجوهري للحسابات الالكترونية سواء كاداة للتدقيق أو كعنصر يتعين إخضاعه لاختبارات عملية التدقيق في منشآت الاعمال
- تطور فكر التدقيق تأسيسا على المخاطر ففي الواقع أن تقييم احتمال مدى وجود تحريفات مادية متضمنة في القوائم المالية بالإضافة إلى تركيز مجهودات التدقيق على تلك المجالات المحددة التي من الأرجح أن تتضمن الاخطاء. يشير إلى اهمية ذلك المدخل المؤسس على مخاطر التدقيق والذي يعد أساسا لتخفيض مخاطر التدقيق. حيث أن تبني عملية تدقيق مؤسسة على المخاطر تؤدي إلى جعل المدققين يحتاجون أن يكتسبوا فهما شاملا لعملائهم (المنظمة، الموظفين الرئيسيين، السياسات والإجراءات...)وأعمالها وصناعتها، وهي تتضمن أيضا لنظم الرقابة الداخلية والمدى الذي يمكن الاعتماد عليها في منع تحريفات في البيانات المالية.

5- الفترة ممن سنة 1990 إلى سنة 2000

مع تزايد الشركات الضخمة وبصفة خاصة الكبيرة في حجمها فقد تزايدت بشكل كبير قوتها وتأثيرها الاجتماعي، نتيجة لحدوث كارثة انهيار سوق الأوراق المالية سنة 1987 بالإضافة إلى حدوث الاخفاقات المنشورة الاكثر حداثة فغن زوال أي شركة ضخمة كان له أثر معاكس على كثير من الأفراد والمجموعات والتنظيمات في المجتمع، واستجابة للفشل المعلن للعديد من الشركات الضخمة خلال هذه الفترة ووجود دلائل على سوء السلوك والإهمال أو التقصير عن طريق كبار الموظفين، فقد تعرضت مهنة التدقيق للانتقاد الشديد من طرف الكونجرس الأمريكي نتيجة اكتشاف حالات إخفاق مالي عند كثير من الشركات العامة. حتى ذلك أخذت مهنة المحاسبة العامة خطوة

أخرى في التأكد من الجودة المرتفعة لخدمات التدقيق، حيث تبنت ولايات عديدة متطلبات تربط المحاسبين العموميين المعتمدين في تعليم مهني مستمر ينويا من أجل الاحتفاظ بتراخيصهم، وقد اخذت مهنة المحاسبة العامة أيضا خطوة اختيارية عن طريق وضع ذلك البرنامج سوف تقدم منشأة المحاسبة العامة ممارستها للمحاسبة والتدقيق للفحص عن طريق نظراء مستقلين كل ثلاث سنوات.

وقد شهدت مهنة التدقيق خلال هذه الفترة تطوير مدخل مخاطر التدقيق الذي تم تمييزه خلال الفترة بين سنتي 1970 إلى 1980. حيث يقوم مدخل مخاطر الاعمال يقوم على فكرة وجود مدى مخاطر أعمال يعد ملائما لاداء عملية التدقيق، وقد أشار مؤيدوا هذا المدخل إلى أن كثيرا من مخاطر الأعمال إذا لم يتم الرقابة عليها سوف تؤثر بشكل مباشر على عدالة البيانات المالية الختامية. ويوضح الشكل الموالي الربط بين مخاطر المراجعة ومخاطر الأعمال. وعلى الرغم من المخاوف التي أثيرت بشأن نهج مخاطر الأعمال في التدقيق، إلا أن توسيع أهداف التدقيق منذ التسعينيات ساهم في تعزيز دور المدققين في ضمان المساءلة المحاسبية للشركات بشكل أكبر. وقد تميزت هذه الفترة بإصدار معايير تهدف إلى تقليص فجوة التوقعات، حيث قام مجلس معايير المراجعة في عام 1988 بنشر مجموعة من عشرة معايير تدقيق جديدة لمعالجة فجوة التوقعات المدركة، بهدف مواءمة مسؤوليات المدقق مع توقعات المستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، تم إصدار معايير تصديق جديدة تلزم المحاسبين المعتمدين بتقديم أحكام مهنية مستقلة تتعلق بالتأكيدات غير المرتبطة بالقوائم المالية.

6- الفترة من سنة 2000 إلى يومنا هذا

لقد أصبحت منشآت التدقيق منشآت خدمية مهنية تقوم بتعيين مدى واسع من المهنيين المرتبطين بالاعمال والتي تبيع خدمات استشارية لعملائها، فخلال سنة 2000 زادت إيرادات الخدمات الاستشارية عن إيرادات خدمات التدقيق لكافة منشآت المحاسبة العامة الوطنية، وفي بعض الحالات زادت أتعاب الخدمات الاستشارية لعميل التدقيق على حجم أتعاب التدقيق. وقد بدات هيأة تنظيم تداول الاوراق المالية والجمهور المستثمر في التساؤل عن كيف يمكن لمنشآت المحاسبة العامة أن تكون مستقلة عن قضايا التدقيق عندما تكون تلك المنشآت معتمدة تماما على الإيرادات من الخدمات الاستشارية، ولذلك تم إجراء سلسلة من إعادة تصوير قوائم الدخل للشركات العامة تتعلق بأزمة الثقة في عمل المدققين.

وفي سنة 2002 شهدت مهنة التدقيق أحداث جسيمة نتيجة إخفاقات تدقيق الشركات بل وتدهورها وإفلاسها. ولقد صدمت العديد من أحداث الاخفاقت المحاسبية المالية التي حدثت في شركات **Xerox**،**World** ،

Kmart،Enron مجتمع الاعمال بأسره، حيث اهتزت ثقة المستثمرين بشكل كبير في المهنة مما ترتب عليه هبوط أسعار أسهم كافة الشركات والصناعات، وتبعا لذلك وافق الكونجرس الامريكي في جوان 2002 على إصدار قانون باسم **Sarbanes-oxley** وهو يطبق بصفة أساسية على الشركات بهدف إحداث إصلاح محاسبي من أجل حماية المستثمر، ويتسم ذلك القانون بانه أكثر التشريعات جوهرية وارتباطا بتدقيق القوائم المالية للشركات من قانون الأوراق المالية لسنتي 1933 و1934.

لقد ترتب على تدهور وإفلاس الشركات سابقة الذكر خلق مجلس الإشراف المحاسبي على الشركة العامة والذي أعطي مسؤولية وضع معايير التدقيق وأخلاقيات المهنة واستقلاليتها بالإضافة إلى معايير رقابة الجودة لعمليات التدقيق.

كما أكد القسم 4040 من قانون سنة 2002 على ضرورة قيام المدققين بمراجعة تأكيدات الإدارة عن كفاية ضوابط الرقابة الداخلية على التقرير المالي.

III- تطور مهنة المحاسبة في الجزائر واهم الإصلاحات التي مرت بها

أولا: الفترة الاستعمارية (1830-1962)

خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830-1962)، شهدت مهنة المحاسبة تطورا ملحوظا نتيجة للتغيرات الاقتصادية والإدارية التي فرضها الاستعمار. أدخلت فرنسا أنظمة محاسبية حديثة إلى الجزائر، مستندة إلى مبادئ المحاسبة الأوروبية، وخاصة نظام القيد المزدوج(Double-Entry Bookkeeping) ، والذي تم تطبيقه في المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة. كانت المحاسبة أداة أساسية للإدارة الاستعمارية في تسجيل الموارد المالية ومراقبة الإنفاق، حيث تم استخدامها لتحصيل الضرائب من الجزائريين وإدارة الموارد الطبيعية مثل الأراضي الزراعية والثروات المعدنية. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء مؤسسات مالية وبنوك فرنسية في الجزائر، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى محاسبين مؤهلين. ومع ذلك، واجه الجزائريون صعوبات كبيرة في الوصول إلى هذه المهنة بسبب التمييز الذي مارسه المستعمر، حيث كانت المناصب المهمة في الإدارة المالية والمحاسبة محصورة في الغالب على الفرنسيين أو الأوروبيين. كما كان التعليم المحاسبي متاحا بشكل محدود للجزائريين، مما أدى إلى نقص في الكوادر المحلية المؤهلة. ومع نمو الحركة الوطنية الجزائرية وزيادة الوعي بأهمية التعليم والمهن، بدأ بعض الجزائريين في تعلم المحاسبة والعمل في هذا المجال، مما شكل بدايات التحرر المهني. في النهاية، وضعت هذه الفترة الأساس لتطور مهنة المحاسبة في الجزائر بعد الاستقلال،

كانت الجزائر تتبع النظام المحاسبي الفرنسي، حيث تم فرض **المخطط المحاسبي العام الفرنسي – PCG** (**Plan Comptable Général**) سنة 1957 على جميع المؤسسات الاقتصادية والإدارية العاملة في الجزائر. وقد تم تطبيق هذا النظام لضمان توحيد القواعد المحاسبية بين المستعمرات الفرنسية وفرنسا نفسها، مما جعل المحاسبة في الجزائر امتدادا للنظام المالي الفرنسي.

كان **المخطط المحاسبي العام (PCG)** يعتمد على نظام القيد المزدوج، وتصنيف الحسابات وفقا لبنية معيارية تهدف إلى تسهيل إعداد التقارير المالية والموازنات. وقد استخدمته الشركات الكبرى والإدارات الاستعمارية لضبط العمليات المالية والمحاسبية وفقا للنموذج الفرنسي. ومع ذلك، لم يكن هذا النظام يعكس الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، بل كان يخدم أساسا المصالح الاستعمارية من خلال ضمان الرقابة المالية على الأنشطة الاقتصادية واستغلال الموارد المحلية لصالح فرنسا.

كما تم خلال هذه الفترة استحداث عدة قوانين وتشريعات تتعلق بالمهنة محاسبية مستمدة من القوانين الفرنسية، بهدف توحيد النظام المحاسبي مع فرنسا وضمان الرقابة المالية على الأنشطة الاقتصادية في المستعمرة. ومن بين أهم القوانين المتعلقة بالمحاسبة التي طبقت في الجزائر خلال تلك الفترة:

1- **قانون 1867 المتعلق بالتجارة والمحاسبة:** صدر في **7** جويلية 1867، وكان يحدد القواعد العامة للمحاسبة التجارية، خاصة فيما يتعلق بمسك الدفاتر المحاسبية وإعداد الميزانيات السنوية.

2- **المخطط المحاسبي العام الفرنسي (PCG) لعام 1947:** صدر في فرنسا وتم تعميمه على الجزائر في نفس الفترة، حيث أصبح إلزاميا للمؤسسات الاقتصادية الكبرى والإدارات الاستعمارية، وهو أول إطار منظم للمحاسبة في الجزائر يعتمد على تصنيف الحسابات وفقا لنظام معياري.

3- **قانون الشركات التجارية لعام 1867 والمعدل في 1925:** نص على إلزامية مسك الدفاتر المحاسبية بالنسبة للشركات التجارية، كما فرض تدقيق الحسابات في بعض الحالات لضمان الشفافية في المعاملات المالية.

4- **قانون المالية الفرنسي لسنة 1959:** طبق على الجزائر بحكم أنها كانت تعتبر جزءا من فرنسا، وقد أدخل تغييرات على النظام المحاسبي، خاصة فيما يتعلق بإجراءات المراقبة المالية والمحاسبية على الشركات والمؤسسات العامة.

ثانيا: الفترة (1962– 1975)

بعد استقلال الجزائر عام 1962، ورثت البلاد النظام المحاسبي الفرنسي الذي كان معتمدا خلال الفترة الاستعمارية، والذي لم يكن مناسبا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الجديد الذي اتجه نحو النظام الاشتراكي والتخطيط

المركزي. خلال الفترة الممتدة بين 1962 و1975، عرفت المحاسبة في الجزائر تطورا تدريجيا من أجل تكييفها مع التوجهات الاقتصادية للدولة.

1- المرحلة الانتقالية (1962-1971)

في السنوات الأولى بعد الاستقلال، استمر العمل بالنظام المحاسبي الفرنسي، وخاصة المخطط المحاسبي العام الفرنسي (**PCG** 1947)، نظرا لغياب إطار محاسبي وطني بديل. ومع سياسة التأميمات التي أطلقتها الدولة في القطاع الصناعي والزراعي، أصبح من الضروري إنشاء نظام محاسبي يتماشى مع الملكية العامة والتسيير الاشتراكي.

في هذه الفترة، كانت المحاسبة تركز على تسجيل العمليات المالية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية التي أصبحت تابعة للدولة، لكنها كانت تواجه نقصا في الكوادر المحاسبية المؤهلة، حيث كانت غالبية الخبراء المحاسبين والمراجعين من الفرنسيين الذين غادروا البلاد بعد الاستقلال.

2- بداية الإصلاحات المحاسبية (1971-1975)

مع تعميم الاقتصاد الموجه وتوسيع سيطرة الدولة على القطاعات الإنتاجية، بدأت السلطات الجزائرية في وضع إطار محاسبي جديد أكثر ملاءمة لهذا التوجه. ومن أهم التطورات في هذه المرحلة:

- إصدار أول النصوص التنظيمية المحاسبية التي تحدد كيفية تسجيل العمليات المالية في الشركات الوطنية.
- الاعتماد على المحاسبة كأداة للتخطيط الاقتصادي بدلا من مجرد وسيلة لحساب الأرباح والخسائر.
- تعزيز تكوين المحاسبين والكوادر المالية لمواكبة التحولات الاقتصادية، من خلال إنشاء معاهد متخصصة في المحاسبة والتدقيق.

3- إصدار المخطط المحاسبي الوطني (PCN) عام 1975

في نهاية هذه المرحلة، وتحديدا في 23 جوان 975، تم إصدار المخطط المحاسبي الوطني (**PCN**)، الذي كان بمثابة أول نظام محاسبي جزائري مستقل، مستوحى من الأنظمة المحاسبية الاشتراكية المعتمدة في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية. وكان الهدف منه:

- توفير أداة محاسبية موحدة لجميع المؤسسات الاقتصادية الوطنية.
- دعم التسيير المركزي للدولة من خلال تقديم بيانات مالية تساعد على التخطيط الاقتصادي.
- استبدال النظام المحاسبي الفرنسي بنظام يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الوطني الاشتراكي.

وتمثلت أهم القوانين والتشريعات خلال هذه الفترة:

الأمر رقم 62-157 المؤرخ في 3 ديسمبر 1962

- يتعلق بإعداد أول ميزانية عامة للدولة الجزائرية بعد الاستقلال.
- يحدد القواعد العامة لإدارة المالية العامة والتحكم في الإيرادات والنفقات.

الأمر رقم 66-154 المؤرخ في 8 يونيو 1966 (**القانون التجاري**)

- يعتبر من أهم القوانين المنظمة للنشاط التجاري في الجزائر بعد الاستقلال.
- يحدد الالتزامات المحاسبية للشركات والتجار، خاصة فيما يتعلق بمسك الدفاتر المحاسبية وإعداد القوائم المالية.

الأمر رقم 70-81 المؤرخ في أكتوبر 1970

- يحدد تنظيم المؤسسات الوطنية ويوضح قواعد تسييرها المالي والمحاسبي.
- يفرض على المؤسسات العامة إعداد حساباتها وفق نظام محاسبي موحد.

القانون المالي لسنة 1971

- ينظم عمليات إعداد الميزانية العامة للدولة وتوزيع الموارد المالية وفق سياسة التخطيط المركزي.
- يلزم المؤسسات الاقتصادية العمومية بتقديم بيانات مالية دقيقة تساعد في التخطيط الاقتصادي.

المرسوم 72 / 83 الصادر في 18 / 04 / 1972 والمتعمق بتنظيم الدراسات الجامعية وانشاء تخصص جديد هو ليسانس علوم مالية ومحاسبية،

المرسوم 72 / 84 الصادر في 18 / 04 / 1972 والمتعمق بتنظيم التربص المهني التكويني لخبراء المحاسبة

الأمر رقم 73-26 المؤرخ في 25 أفريل 1973

- يحدد إجراءات التأميم وتوسيع دور الدولة في إدارة الشركات الكبرى، مما أثر بشكل مباشر على النظام المحاسبي لهذه المؤسسات.

المخطط المحاسبي الوطني – (PCN) الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975

- يعتبر أهم إصلاح محاسبي في الجزائر خلال هذه الفترة، حيث وضع أول نظام محاسبي جزائري مستقل.
- يعتمد على مبادئ التسيير المركزي للدولة، ويهدف إلى توحيد طرق التسجيل المحاسبي للمؤسسات العمومية.
- حل محل النظام المحاسبي الفرنسي الذي كان معمولا به خلال الفترة الاستعمارية.

ثالثا: الفترة (1976– 1990): من التخطيط المركزي إلى بوادر الإصلاح الاقتصادي

شهدت الفترة الممتدة من **1976 إلى 1991** تطورات مهمة في مجال المحاسبة في الجزائر، حيث تميزت هذه المرحلة باستمرار تطبيق **المخطط المحاسبي الوطني (PCN) لعام 1975**، والذي كان مصمما لخدمة اقتصاد موجه قائم على **التخطيط المركزي والتسيير الاشتراكي** .ومع ذلك، ومع نهاية الثمانينيات، بدأت الجزائر تواجه **أزمة اقتصادية** دفعتها إلى إدخال إصلاحات تدريجية نحو **اقتصاد السوق**، ما أثر على النظام المحاسبي والقوانين المالية.

1- **استمرار تطبيق المخطط المحاسبي الوطني (1976 – أواخر الثمانينيات)**

- ظل **المخطط المحاسبي الوطني (PCN) لعام 1975** الإطار المحاسبي الوحيد المطبق في الجزائر.
- اعتمد على تصنيف الحسابات بطريقة تتماشى مع **التسيير المركزي للدولة**، حيث كانت المؤسسات العمومية ملزمة بإعداد تقارير مالية وفق معايير هذا المخطط.
- ركز النظام المحاسبي على إعداد البيانات المالية لأغراض التخطيط الاقتصادي أكثر من قياس الأداء المالي الحقيقي للمؤسسات.

2– إصلاحات السبعينيات والثمانينيات وتأثيرها على المحاسبة

مع إطلاق الميثاق الوطني لعام 1976، استمرت الجزائر في سياسة التأميمات وتعزيز الاقتصاد الاشتراكي، حيث تم فرض قيود على المؤسسات الخاصة، مما أبقى المحاسبة محصورة في إطار إداري صارم يخدم إدارة الاقتصاد الوطني من قبل الدولة.

ولكن مع نهاية الثمانينيات، وبسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وتراجع أداء المؤسسات العمومية، بدأت الجزائر في التفكير في إصلاحات اقتصادية. وكان لهذا التحول تأثير مباشر على النظام المحاسبي، حيث ظهرت الحاجة إلى نظام أكثر مرونة وشفافية قادر على التكيف مع بيئة اقتصادية جديدة.

3– الإصلاحات الاقتصادية وتأثيرها على المحاسبة (1988 – 1991)

شهدت هذه الفترة عدة إصلاحات اقتصادية وقانونية كان لها تأثير مباشر على المحاسبة، من بينها:

- **القانون رقم 88–01 الصادر في 2 جانفي 1988**:
  - سمح للمؤسسات العمومية بالحصول على استقلالية مالية وإدارية، مما دفع إلى الحاجة إلى تقارير مالية أكثر دقة وشفافية.
  - منح المؤسسات حرية أكبر في اتخاذ القرارات المالية بعيدا عن التدخل المباشر للدولة.
- **دستور 1989 وإلغاء النظام الاشتراكي الصارم**:
  - نص **على** تحرير الاقتصاد والتوجه نحو اقتصاد السوق، ما فرض إعادة النظر في الإطار المحاسبي السائد.

- بدأ الحديث عن ضرورة إصلاح المخطط المحاسبي الوطني ليكون أكثر توافقا مع المعايير الدولية.

- **القانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990** المتعلق بالنقد والقرض:
  - أتاح إنشاء بنوك خاصة وإصلاح النظام المصرفي، مما استدعى تحسين المعايير المحاسبية لمواكبة المعايير الدولية في القطاع المالي.
- **القانون 90-22 الصادر في 18 أوت 1990** المتعلق بالسجل التجاري:
  - فرض على الشركات اعتماد شفافية مالية أكبر في إعداد ميزانياتها وحساباتها السنوية، مما زاد من الحاجة إلى تحسين النظام المحاسبي.
- **بداية دراسة إصلاح المخطط المحاسبي الوطني (1991)**
  - نتيجة لهذه التغيرات، بدأ التفكير في مراجعة المخطط المحاسبي الوطني (PCN) لعام 1975 ليكون أكثر تكيفا مع بيئة الأعمال الجديدة، خاصة مع انفتاح الجزائر على الاستثمارات الأجنبية.

كما تم خلال هذه الفترة إصدار المخططات المحاسبية القطاعية وفقا لخصوصيات كل قطاع اقتصادي، وذلك من خلال مراسيم وقرارات تنفيذية. فيما يلي أهم التواريخ والتشريعات الخاصة بها:

- **المخطط المحاسبي للقطاع الفلاحي:** تم إصداره بتاريخ 1987/07/3 ،و دخل حيز التنفيذ 01/ 01/ 1988
- **المخطط المحاسبي لقطاع التأمين و إعادة التأمين:** تم صدور المخطط وفقا لقرار وزاري بتاريخ 1987/09/3 ،و دخل حيز التطبيق في 1989/01/01
- **المخطط المحاسبي لقطاع البناء والأشغال العمومية:** تم صدور هذا المخطط إثر المرسوم 88-01 المؤرخ بتاريخ 1988/01/12 ،و دخل حيز التنفيذ في 1989/01/01.
- **المخطط المحاسبي لقطاع السياحة:** تم إصداره بتاريخ 1989/03/19 ،و دخل حيز التنفيذ 01/ 01/ 1990
- **المخطط المحاسبي لقطاع البنوك و المؤسسات المصرفية:** تم صدور هذا المخطط ،بناءا على القرار 92-08 المتعلق بالقواعد المحاسبية للبنوك و المؤسسات المالية بالإضافة إلى القرار رقم 92-09 المتعلق بقواعد إعداد و عرض القوائم المالية للبنوك. و دخل حيز التنفيذ في 1993/01/01

رابعا الفترة (1991– 2010)

المحاسبة في الجزائر (1991 – 2010): من الإصلاحات الاقتصادية إلى التكيف مع المعايير الدولية شهدت الفترة 1991 – 2010 تحولات جوهرية في النظام المحاسبي الجزائري، تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في التسعينيات نتيجة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. وقد شملت هذه التغيرات إصلاح مهنة المحاسبة، تحديث المخطط المحاسبي الوطني، وإنشاء هيئات لضمان الشفافية والامتثال للمعايير الدولية.

1- المحاسبة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1991 – 1999)

- **إصلاح مهنة المحاسبة والتدقيق:** شهدت بداية التسعينيات وضع إطار قانوني جديد لمهنة المحاسبة في الجزائر، بهدف تعزيز الرقابة المالية وضمان الشفافية في إعداد القوائم المالية.

- القانون 91-08 الصادر في 27 أفريل 1991
- يحدد شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات.
- أقر إلزامية التدقيق المحاسبي لبعض الشركات لضمان مصداقية البيانات المالية.
- ساهم في وضع إطار قانوني ينظم عمل المحاسبين القانونيين والخبراء الماليين.
- المرسوم التنفيذي 96-36 الصادر في 27 أفريل 1996
- أنشأ المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) كهيئة مكلفة بتطوير المعايير المحاسبية في الجزائر.
- كلف المجلس بمهمة إصلاح النظام المحاسبي الوطني ليتماشى مع المعايير الدولية.
- ميثاق أخلاقيات المهنة سنة 1996 (المرسوم 96- 38)
- وضع القواعد الأخلاقية والسلوكية لمهنة المحاسبة والمراجعة المالية في الجزائر.
- أكد على ضرورة الالتزام بالشفافية، الاستقلالية، والمهنية في إعداد القوائم المالية.

- **تطوير المخطط المحاسبي الوطني**

- المرسوم التنفيذي 92-402 الصادر في 14 نوفمبر 1992
- أقر المخطط المحاسبي البنكي لتوحيد المعايير المحاسبية في القطاع المالي.

- **إصلاحات 1995 – 1998**

- تضمنت مراجعات للمخطط المحاسبي الوطني (PCN) الصادر عام 1975، لتمكين المؤسسات من العمل وفق أسس أكثر شفافية ومرونة.

- المرسوم التنفيذي رقم 96-36 المؤرخ في 5 أفريل 1996 والمتعلق بأخلاقيات مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛

2- **التوجه نحو المعايير الدولية (2000 – 2010)** في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي، زادت الحاجة إلى اعتماد نظام محاسبي حديث ومتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

- **إصلاحات محاسبية رئيسية في هذه الفترة**

- القانون 07- الصادر في 25 نوفمبر 2007 : نص على تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) كبديل عن المخطط المحاسبي الوطني (PCN).

- المرسوم التنفيذي 08-56 الصادر في 26 ماي 2008 : أقر دخول النظام المحاسبي المالي (SCF) حيز التطبيق ابتداء من جانفي 2010.

- يعتمد على مبادئ الشفافية، القابلية للمقارنة، والموثوقية، مما يسهل الاستثمارات والتعاملات المالية الدولية.

خامسا: المحاسبة في الجزائر من 2010 إلى يومنا هذا

شهدت الجزائر منذ عام **120 0**تحولات كبيرة في مجال المحاسبة، أبرزها دخول **النظام المحاسبي المالي (SCF** حيز التنفيذ، إلى جانب إصلاح الإطار القانوني للمهن المحاسبية عبر إصدار **القانون 10- 01**والمراسيم التنفيذية التابعة له.

- **تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF 2010**

- صدر **النظام المحاسبي المالي (SCF)** بموجب **المرسوم التنفيذي 08-56 المؤرخ في 26 ماي 2008.**
- بدأ **التطبيق الرسمي** لهذا النظام في **جانفي 2010**، ليحل محل **المخطط المحاسبي الوطني (PCN)لسنة 1975.**
- جاء النظام المحاسبي المالي ليعزز **الشفافية والمقارنة الدولية للقوائم المالية**، مستندا إلى **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.(IFRS)**

- **إصلاح المهن المحاسبية: القانون 10-01 والمراسيم التابعة له**

القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010

- يحدد شروط ممارسة المهن المحاسبية، بما في ذلك الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات، والمحاسب المعتمد.

- ينظم آليات تسجيل المهنيين في الهيئات المختصة، ويحدد مسؤولياتهم القانونية والمهنية.
- يعزز الرقابة على الممارسات المحاسبية لضمان الجودة والشفافية.

القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسبين المعتمدين؛

- المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 2011/01/27 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره
- المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ في 27 جانفي 2011 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين و صلاحياته و قواعد سيره .
- المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 27 جانفي 2011 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و صلاحياته و قواعد سيره .
- المرسوم التنفيذي رقم 11-28 المؤرخ في 27 جانفي 2011 الذي يحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-29 المؤرخ في 27 جانفي 2011 الذي يحدد رتبة ممثلي الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين و الغرفة الوطنية و صلاحياتهم.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-30 المؤرخ في 27 جانفي 2011 الذي يحدد شروط و كيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد .
- المرسوم التنفيذي رقم 11-31 المؤرخ في 27 جانفي 2011 الذي يتعلق بالشروط و المعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد .
- المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27 جانفي 2011 الذي يتعلق بتعيين محافظي الحسابات .
- المرسوم التنفيذي رقم 11-72 المؤرخ في 16 فيفري 2011 الذي يحدد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة المعهد الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-73 المؤرخ في 16 فيفري 2011 الذي يحدد كيفيات ممارسة المهنة التضامنية لمحافظة الحسابات؛

- المرسوم التنفيذي رقم 11-74 المؤرخ في 16 فيفري 2011 الذي يحدد شروط وكيفيات تنظيم الامتحان النهائي، بصفة انتقالية، للحصول على شهادة الخبير المحاسب.

ثم صدور المرسوم 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011 و الذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكالها و آجالها و إرسالها، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 30 بتاريخ 01جوان2011.

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 11-393 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 و الذي يحدد شروط و كيفيات سير التربص المهني و استقبال و دفع أجر الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المتربصين.
- المرسوم التنفيذي رقم 12-288 المؤرخ في 21 جويلية 2012 يتضمن إنشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات؛

- المرسوم التنفيذي رقم 13-10 المؤرخ في 13 جانفي 2013، يحدد درجة الأخطاء التدريبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم و كذا العقوبات التي تقابلها، صادر بالجريدة الرسمية رقم 03 بتاريخ 16 جانفي 2013.

- المرسوم التنفيذي رقم 13-171 المؤرخ في 23 أفريل2013، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 11-74 المؤرخ في 16فيفري 2011 الذي يحدد شروط و كيفيات تنظم الامتحان النهائي بصفة انتقالية للحصول على شهادة الخبير المحاسب، صادر بالجريدة الرسمية رقم 24 بتاريخ 05ماي2013.

- قرار مؤرخ في 7 نوفمبر 1994 يتعلق بسلم أتعاب محافظ الحسابات، عدل وتمم بـ

- القرار المؤرخ في 6 ديسمبر 2006 يعدل ويتمم القرار المؤرخ في 7 نوفمبر 1994 والمتعلق بسلم أتعاب محافظ الحسابات

- قرار مؤرخ في 25 جوان 2008 يعدل ويتمم القرار المؤرخ في 7 نوفمبر 1994 والمتعلق بسلم أتعاب محافظ الحسابات؛

- قرار مؤرخ في 24 /2013/6، يحدد محتوى تقارير محافظ الحسابات، صادر بالجريدة الرسمية رقم 24 بتاريخ 2014/4/30

- قرار مؤرخ في 12جوان 2014، يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات ج الرسمية رقم 24 بتاريخ 30أفريل 2014.

- المقرر رقم 002 مؤرخ في 04 فيفري 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة.
- المقرر رقم 150 مؤرخ في 11 أكتوبر 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة.
- المقرر رقم 023 مؤرخ في15 مارس 2017 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة.
- المقرر رقم 77 مؤرخ في24 سبتمبر 2018 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة.